حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٩ ( عدد يوليو – سبتمبر ٢٠٢١)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)

# الحرية وإشكالية الأمن الثقافي
# رؤية سيسيولوجيا

**ماجدة شاكر مهدي***

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– جامعة بغداد – كلية الاداب– قسم الاجتماع
Majidashaker2014@gmail.com

## المستخلص

الحرية احدى عناصر الحياة وسمة من سمات المجتمعات الديمقراطية والمتحضرة بغض النظر عن طبيعة واختلاف الاسس والمرتكزات التي تنطلق منها وذلك لأن الطبيعة الانسانية تتطلب ان يكون البشر احرار في آرائهم وتطلعاتهم الفكرية والذهنية دون عوائق طالما الافراد فقط يتحملون مسؤولية افعالهم وصيرورتها دون ايذاء وازعاج الاخرين. ويقول العالم توكفيل في هذا المضمار احد اقطاب الليبرالية في القرن التاسع عشر ان معنى الحرية هو ان الانسان مادام خلق عاقلاً يستطيع ادارة التصرف، اذن هو يملك حق العيش بحرية وينظم حياته.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢١.

## الفصل الاول:الاطار العام للبحث

### ١-مشكلة البحث

ترتبط الحرية بحماية حقوق الانسان بالعيش وشعوره بالرفاهية والاستمتاع بحياته العامة والخاصة دون اي اكراه من اي قوة خارجية او داخلية، علماً ان الحرية شكلت محور شديد الاهتمام تجاه الكثير من المتغيرات ذات طبيعة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية لما لها من ايجابيات وسلبيات على كافة الاصعدة، لذلك تهتم الدول بالمحافظة على حريات الافراد بشرط ان لا تكون او تمثل محور اشكالية للأمن السياسي والثقافي على حد سواء، كونها في احياناً تمثل عائقاً كبيراً في وجه ممارسة الحرية خاصة عندما تعارض او تكون خطراً واضحاً امام الحريات العامة والخاصة وهذا ما لاحظناه بجملة من الممارسات الكثيرة التي شهدتها بعض الدول الاوربية والعربية بسبب الاعلام المفتوح والاساءة الواضحة لاستخدام الحريات بكافة اصنافها، لذلك تهتم اليوم بدراستها الى دراسة اهمية الحرية في ضوء الاشكاليات الثقافية التي رصدناها في وضعنا الحالي امام المتغيرات المجتمعية المتنوعة

### ٢-اهمية البحث:

يهتم الدارسين والباحثين اليوم بموضوع الحرية كونه من المسائل المجتمعية التي اهتم بها الفلاسفة والمفكرين كونها ترتبط بطبيعة الانسان على مدار الحقب التاريخية التي اشتركت في بلورتها الحضارات كافة باختلاف الثقافات المجتمعية وتطورها وذلك لأن الحرية لا يمكن ان تكون إلا في مجتمعات آمنة ومستقرة لأنها ترتبط بالمتطلبات الجذرية للأفراد باختلاف اديانهم وهوياتهم الثقافية.

### ٣-اهداف البحث

١- طبيعة الحرية وعلاقتها بالأمن الثقافي

٢- استقصاء وعرفة اهمية الحرية عند افراد المجتمع.

٣- اهمية الحرية واشكالية المتغيرات المجتمعية المعاصرة

٤- هل الحرية تودي الى الاضرار بالأمن الثقافي للمجتمع؟

٥- هل بالإمكان وجود توازن بين الحرية والامن الثقافي للمجتمع؟

### ثانيا: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

١- الحرية لغة: هو نقيض العبد ويخالف العبودية، وهو الشيء الخالص من الشوائب والخالص من الرق، والحرية هو الخلو من الرق او اللوم ويكون المجتمع او الفرد حراً اذا تخلص من الرق [١].

الحرية اصطلاحا: - هي قدرة الفرد دون اجباره او مساومته بشرط او ضغط خارجي على اتخاذ القرار او تحديد خيار من جملة خيارات متاحة هي التحرر من الضغوط او القيود التي تكبت طاقة الانسان وقدراته، وهي عكس العبودية لشخص او جماعة ما. والتخلص من كل انواع او اشكال الاجبار او التحكم [٢].

يعرف العالم فولتير الحرية قائلا:- انا لست من رأيكم ولكنني سأصارع من يهدد قدرتكم على القول (بحرية) وهذا يوضح ان معنى الحرية ايضاً قد يتعلق بالرأي والتعبير عنه واتاحة الفرصة وبذل الجهد حتى يتمكن الاخرين من التعبير عن آرائهم ايضاً [٣].

٢–الاشكالية لغة: الشين واتلكاف واللام معظم يأبه المماثلة، تقول: هذا شكل هذا اي مثله. ومن ذلك امر مشكل كما يقال امر مشتبه اي هذا شابه هذا، وهذا دخل في شكل هذا. ومن الباب الشكلة، وهي حمرة يخالطها بياض، ويسما الدم اشكل الحمرة والبياض المختلطين منه [٤].

مما تقدم من معانٍ لغوية لمادة (شكل) نلاحظ ان ابرزها تأتي بمعنى الالتباس، وبمعنى الاختلاط، فيقال مثلاً اشكل عليه الأمر، اي التبس واختلط عليه.

الاشكالية اصطلاحاً problematique: سمه حكم او قضية قد تكون صحيحة لكن الذي يتحدث لا يؤكد صراحة التعريف الاجرائي:– نصل الى انه اشكالية [٥].

قضية يمكن الاقرار فيها بالإثبات او النفي، او تحتمل النفي والاثبات معاً. مثال هل الانسان حرام مقيد ؟

٣–الامن لغة: من امن يأمن امناً، فهو آمن، وأمن امناً واماناً، اطمأن ولم يخف، فهو آمن وأمن وأمين، والامن يعني الاستقرار والاطمئنان.

نقول امن منه اي سلم منه، وامن على ماله عند فلان اي جعله في ضمانه، والامان والامانة بمعنى واحد، فالامن ضد الخوف والامانة ضد الخيانة [٦].

الامن الثقافي: هو الطريق لصد الغزو الثقافي او عملية الحصانة ضد الغزو الثقافي الذي يوجه ضد بلد ما [٧].

الامن الثقافي اصطلاحاً:– اقترن مصطلح الامن الثقافي بميلاد ظاهرة العولمة في فجر عقد التسعينيات من القرن الماضي، وهو اقتران ذو دلالة من وجهين حيث ان الثقافة عانت من مشكلات في امنها الذاتي حين كان نطاقها القومي مدار انشغالها وفعاليتها ومن حيث ان العولمة نفسها ما صارت كذلك اي عولمة الا حين حملت على ركاب ثقافي وانتجت ثقافتها العابرة للحدود[٨].

## ثالثا: منهجية البحث

### المنهجية methodology

تعد المنهجية امراً هاماً وضرورياً في دراسات العلوم الاجتماعية لأنها تمنح الباحث فرصة التعمق والنظر بجدية وتحليل لفهم المشاكل والظواهر الاجتماعية التي هي في صميم اختصاصه، لذلك نرى ان التنوع variety بالمنهجية تعطي صورة موضوعية ومتكاملة لدراسة الموضوع بشكل علمي ودقيق.

اما المنهج method فهو مجموعة من الخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق اهداف بحثه وفق خطوات علمية متقنة [٩].

ولفهم موضوع بحثنا الحالي اعتمدنا بدراستنا الحالية المنهج الوصفي التحليلي كونه ركناً رئيسياً من اركان البحث العلمي للوصول الى نتائج علمية يعتمد عليها.

فالمنهج الوصفي يعطينا بشكل دقيق اوصاف تفصيلية للتساؤلات التي يطرحها موضوع البحث ويساعدنا على فهم اهم العوامل المتشابكة والمتفاعلة والمترابطة بين المتغيرات ذات البحث كونه اي (المنهج الوصفي التحليلي) يقدم ويعطي تفسير وتحليل للمتغيرات ويقدم صورة موضوعية للتغيير الجديد بالظواهر والعوامل المتسببة بها.

المنهج الوصفي: هو ذلك المنهج الوصفي المتعمق، الذي يقوم به الباحث بوصف الظواهر والمشاكل العلمية المختلفة وحل المشكلات والتساؤلات التي يمكن ان تكون موجودة في البحث العلمي [١٠].

## رابعا:الدراسات السابقة

١-وفاء مصطفى الطراونة، العلاقة بين مؤشرات الامن الانساني والحرية في الوطن العربي، ٢٠١٤ [١١]

هدفت الدراسة الى فحص العلاقة بين مؤشرات الامن الانساني والحرية في الوطن العربي وبالتحديد الى كشف العلاقة بين مؤشر الحرية العام وكل مؤشرات الاضطراب والسلام العالمي والاستقرار السياسي، حيث تم استخدام بيانات ثانوية جاهزة صادرة عن مؤسسات دولية واقليمية ذات مصداقية مثل:- منظمة الثقافية الدولية بيت الحرية، البنك الدولي والمركز الوطني لمكافحة الارهاب.

واعتمدت الدراسة على طريقة المنهج الوصفي، حيث تم استخراج معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة لسنوات (٢٠٠٠- ٢٠١٢) اظهرت نتائج الدراسة مايلي: يدل مؤشر الحرية العام في الدول العربية الى انعدام الحريات فيها، وان هناك اختلاف بينها في دليل التنمية البشرية وغالبيتها تعاني من انعدام الاستقرار السياسي والاضطراب وصنفت على انها غير آمنة عالمياً.

كما تبين وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر الحرية العام ومهددات الامن الانساني المتمثلة في كل من مؤشر السلام العالمي، والاضطراب والاستقرار السياسي ودليل التنمية البشرية ووجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات السلام العالمي، والاستقرار السياسي ودليل التنمية البشرية ومهددات الامن الانساني.

وقد توصلت الدراسة الى جملة من التوصيات اهمها اصلاح الانظمة السياسية كمدخل لإصلاح الاقتصاد، الاهتمام بتحسين التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاساسية وكذلك توجيه انظار الباحثين لتطوير مقياس وطني لكل من الاستقرار العام في الوطن العربي والامن الانساني من خلال التركيز على مهددات الامن الانساني مثل مدركات الفساد، الفقر الوطني، البطالة، فاعلية الحكومة، مؤشر المعرفة والامن والاستقرار السياسي.

٢-ابراهيم عبد القادر محمد، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الامن الوطني، ٢٠١٣ [١٢]

هدفت الدراسة الى جملة اهداف منها دراسة وتحليل طبيعة التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في الامن الاردني وتسليط الضوء على ادارة الدولة الاردنية وقدرتها على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية والحد من تأثيرها.

وبرزت اهمية الدراسة من خلال تحليل التحديات في مرحلة تشهد الدول تحديات سياسية مهمة على المستوى العربي وهذا يضع الاردن امام مسؤوليات على قدر كبير من الأهمية، لأن هذه الاوضاع تتطلب فهماً وادراكاً لها ولطبيعة مخاطرها ومن ثم تحديد الوسائل الكفيلة لمعالجتها والحد من تأثيراتها السلبية الفرضية التي تنطلق منها الدراسة وتحاول التثبت من صحتها لمواجهة الاردن تحديات داخلية وخارجية تشكل تهديداً لعناصر ومرتكزات امنه واستقراره.

واعتمدت الدراسة للتثبت من صحة الافتراض الذي انطلقت منه الى اعتماد منهج التحليل الوصفي والمنهج التاريخي في معالجة موضوع الدراسة.

وقد توصلت الدراسة الى ان الدولة الاردنية تواجه تداعيات تأثير عدم الاستقرار في المنطقة ساهم بشكل سلبي في التأثير المباشر على الامن الوطني الاردني وتمثل ذلك في حالة الصراع الاسرائيلي على غزة وجنوب لبنان، والاحتلال الامريكي للعراق.

وفي ضوء النتائج التي توصل اليها الباحث يوصي بما يلي: تكثيف دور المؤسسات الحكومية والخاصة في غرس روح الانتماء والاخلاص في المواطن الاردني لتجنيبه المؤثرات الخارجية والتي تؤثر سلباً على المواطن والمصالح الوطنية والدولة وتحقيق الامن الثقافي والاجتماعي والقضاء على الفقر والبطالة.

**٣- مجموعة مؤلفين، ابعاد الامن الثقافي لدى الشباب، ٢٠١٢** (١٣)

استهدفت الدراسة جملة من مقومات الامن الثقافي المتمثلة في اللغة والتراث والانتماء والمواطنة، واهم مهددات الامن الثقافي لدى الشباب المتمثلة في العولمة والتغريب الثقافي والثورة التكنولوجية والمعلوماتية والانترنت الى جانب العوامل الداخلية منها التفكك الاسري والامية والمشكلة السكانية فكل هذه العوامل تؤثر وتهدد الامن الثقافي لدى الشباب.

وحسمت هذه الدراسة جملة من الاهداف اهمها ضرورة الحفاظ على الذاتية الثقافية والارتقاء بالفكر والسلوك الانساني في المجتمع العربي لمواجهة الغزو والهيمنة الثقافية التي تستهدف الشباب وتفقده القدرة على الشعور بالامن والاستقرار في جميع جوانب الحياة، حيث يصبح الامن الثقافي اليوم ضرورة لحماية الهوية الثقافية والتراث الحضاري والقيم والعادات والتقاليد التي تمثل اهم الدعائم التي يقوم عليها المجتمع العربي كما ان الامن الثقافي دعامة اساسية في تحقيق الامن القومي العربي في ضوء التغييرات العالمية المعاصرة.

وشرحت الدراسة جملة من مهددات الامن لدى الشباب تمثلت بالعولمة والثورة التكنولوجية الخارجية، والتعريب الثقافي كل من شأنها تؤثر سلبياً على قدرة وافكار الشباب.

**- الفصل الثاني: الحرية واهميتها في المجتمع**

انبثقت فكرة الحرية منذ وجود الانسان بالطبيعة وحرصت عليها القوانين السابقة والمعاصرة كونها سمة من سمات حماية الانسان اولاً والدفاع عن حريته ثانياً حيث تبلورت فكرة الحرية وتعمق صداها وربطت وقتها بفكرة القانون الطبيعي في مجموعة قوانين الامبراطور البيزنطي جوستنيان ( ٥٢٧-٥٦٥)م مفادها ومضمونها ان الناس جميعاً خلقوا احراراً بمقتضى القانون الطبيعي وان العبودية والرق يخالف هذا القانون، وبعدها تسلسلت الازمنة التاريخية وتم اقرار الحريات وحقوق الانسان في اغلب الدساتير نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر بمثابة الاعتراف بأهمية الحرية للأفراد تجاه الدولة والمجتمع.

كما دونت الوثيقة العالمية مجموعة حريات فردية منها المساواة بين الافراد وحرية الرأي والمعتقد الديني وحرية اختيار العمل والحرية السياسية باعتبار ان السلطة هي شرعيتها من ارادة الشعب وهذا بالتأكيد ينطوي تحت لواء الاستمتاع بالحريات بين الافراد بشكل متساوٍ بعيداً عن التمييز بينهم

وفي عام ١٧٨٩م دونت عدة مواد تؤمن وتدافع عن الحريات الفردية وجاء الدستور الفرنسي آنذاك ليؤكد قانوناً بأهم الاسس التي من شأنها تضمن حماية حقوق

الافراد وحرياتهم الشخصية بحق العيش والتعبير عن آرائهم دون دون شعورهم بأنه هناك اخطار او عقوبات او سلطة تلاحقهم.

فالحرية هي خاصية لبيان حياة الانسان وكرامته فهي احد اهم عناصر الرفاه الاجتماعي كونها تمهد وتعطيه فرصة تكوين الآراء والتعبير عنها دون تحفظ او خوف وخلافه سيكون هناك نقمة على الفكر والطبيعة البشرية التي منحت للإنسان اولاً ان يعيش حراً دون عوائق تحد او تطال او تقيد حريته وفي هذا الصدد يقول جون لوك بالحرية حيث وصفها بأنها اساس النظام الاجتماعي والحقوق الفردية لا تؤخذ او تعطى مشروعيتها من الدولة لأنها سابقة على الدولة، فقط السلطة التشريعية في نظره هي السلطة العليا في المجتمع ولا تقيدها الا القوانين الطبيعية وباقي السلطات تابعة لها وتجاوزها يؤدي الى فرصة الثورات ضد اي عداء او مواجهة عندها يعتبرونها تعسف ضد مبادئ وأسس الحرية بأكملها.

واذا تمعنا بالدراسة عن اهمية الحرية نجد ان هيكل يطرح رأيه فيقول ان الدولة تلعب دوراً اساسياً في تهذيب الارادة الطبيعية التي عنف ضد الحرية الحقيقية فهي التي تحرر الفرد من القيود ومن اخطار الذاتية حيث لايمكن تحقيق الحرية الا عندما تعبر الدولة عن اهداف المجتمع من خلال احترام خيارات وحريات افرادها ويشارك ماركس هيكل في اطلاق اهمية الحرية الى حد يجعله مشاركاً لضمان حقوق وخيارات الافراد.

فعملية السماح واطلاق الحرية يؤدي دوراً بارزاً في تطور المجتمع وتقدمه ورسم ملامح الابداع وعلى العكس من ذلك تقييد الحريات لها الاثر السلبي في توقف المواهب والابداع بكل مجالاته، حيث ان المبدع عندما يكتشف ان عمله سوف يكبح او يمنع سوف يتلكأ ويفرض على نفسه نوع من اليأس والفتور وهذا بلا شك يقف حائلاً دون تطور المجتمع لأن الابداع الفكري مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطور العلمي والفكري والاجتماعي والسياسي وان قياس مستويات هذا التطور يكون بالإحساس بهامش الحرية وممارسة ابداعه الذهني والعلمي وبخلافه يحول دون التطور ويقف عائق امام النمو الفكري لأفراد المجتمع

**اولا: جدلية الحرية وثوابت الامن الثقافي**

بديهياً اذا اراد اي مجتمع ان يتمتع بسمة الحرية كأحد سمات الثقافة الحقيقية لا بد ان يكون هذا المجتمع متمتعاً بنظام امني شامل على المستويات كافة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ذلك ان مشروع الحرية مشروع ثقافي حياتي يتطلب دائماً نوعاً متواصلاً ومتطوراً من الطمأنينة والاستقرار ليتمكن المشروع من ترسيخ بنيانه وتطوير من حين لأخر وفقاً لمتطلبات التحول والمتغيرات المجتمعية، لذلك نجد أغلب أنظمتنا العربية لايزال كل من النظام الامني وآلية التمتع بالحرية كلاهما ينظر للأخر بعين الخوف والشك تجاه احدهما الأخر، وهذا كائن وموجود فثمة تاريخ من الصدامات حدثت وبشكل متواصل تكون في النهاية رفض او انهاء اي مطالبة بحرية الاستمتاع بنظام ثقافي جديد حر يواكب متطلبات الحياة المعاصرة، خصوصاً في زمن الحريات التي اتاحتها وسائل الاعلام المتنوعة والنافذة وغطتها بالأمزجة الثقافية المختلفة، لذلك نجد احياناً ونكتشف ان وسائل الامن التقليدية تقف مكتوفة الايدي وغير قادرة على كبح المد الثقافي الذي تمكن بآلياته المعروفة من احداث تغيرات اجتماعية وسياسية وهذا لا يعني ان جميع التغيرات التي احدثتها الثورة الثقافية الجديدة جميعها ايجابية انما المقصود من ذلك يتطلب الاستعداد لبناء امن الكتروني (ثقافي) يوازي ويواجه سيل التدفق المندفع دولياً بما فيها محاولات الهيمنة والاستحواذ الثقافي [١٤].

ومما سبق ذكره نستطيع ان نستخلص قاعدة واضحة تتمثل في أن الامن لا يمكن ان يكون نتاج فعلي لممارسة الحرية بدون أمن مستتب وعليه نجد ان بلدان شمال اوربا الاسكندنافية كالنرويج وفلندا تتصدر الترتيب العالمي في الامن والطمأنينة، بعيداً عن ادوات الحرب والتسليح هذه الدول حققت عنصر الحرية في مرحلة اولى لأن ( الانسان الحر) في ارادته يشعر بطبيعته بالامن اكثر من الانسان المقيد فيها لأن سمة الحرية هي ملازمة للطبيعة البشرية ووجوده والاستمتاع بها هو شعوره بالرفاهية والترف لأنهما اي الحرية والامن متلازمتان فلا امن دون حرية.

ان للثقافة محتويات ووظائف تختلف بإختلاف الأطر الاجتماعية والاتجاهات الثقافية والمراحل التاريخية الخاصة بكل مجتمع هذه المحتويات والوظائف يجب ان تكون واضحة المعالم وترتبط بالهوية، فالثقافة لها دور كبير في تجذير الهوية ورسمها وربطها بكل ما حولها، ولما كانت الثقافة الغربية الان تجري بأطر مختلفة من الهيمنة يتوجب علينا ان نقف ونحمي ثقافتنا عن طريق الامن الثقافي والاعتماد على الذات وتشجيع التعاون الافقي بين شعوبها ووضع آليات وأطر وطنية للإتصال والخروج من هذه الهيمنة الثقافية والاعلامية واهمها المحافظة على رصانة اللغة فهي اهم سمة للمحافظة على الهوية الثقافية واذا كانت الهوية هي البيت الكبير الذي يحوي الاشياء ويتفاعل معها فالثقافة هي تلك التفاصيل الملموسة وغير الملموسة والتي تحدد لنا كيفية التعامل مع كل الاشياء وكيف نستجيب لها [١٥]. وهنا نقف امام محور مهم وهو دور المثقف في التصدي لكل مايسمى ثقافتنا وتاريخنا وكما يعرفهم روبرت ميشيل " هم اولئك الاشخاص الذين يمتلكون المعرفة وعلى اساس هذه المعرفة الموضوعية وتأملاتهم الذاتية يصوغون احكامهم على الواقع دون ان يستخدموا هذه الاحكام مباشرة او بالضرورة من خبراتهم الحسية " حيث يكون للمثقف دور في ترجمة الصراع وما حولنا من ثقافات وافكار وآراء اي من الحدث الى تعبيره وترجمته ومن الهوية الى الانتماء، فهو القلب النابض والمفتاح لترصين هويتنا وامننا الثقافي ومساعدتنا في طرح الرؤى المثلى لحلها فالأمن الثقافي لايتم الا عندما يكون هناك علاقة متينة وقوية بيننا وبين ثقافتنا وجعل الثقافة هي روح المجتمع بحيث تصل الى كل افراد المجتمع بأستخدام الطرق التي من شأنها تحمي ثقافتنا الا انه اصبح ليس هدفاً ثقافيا فقط بل اصبح هدفاً حضاريا يحتوي على جوانب كثيرة اجتماعية وسياسية تهتم بثقافة البلد ومؤسساته من اي مؤثرات خارجية مع الاخذ بالتطور الثقافي علماً ان المصادر الثقافية تنبع من ثلاثة مرتكزات اساسية اهمها مكون ثقافي تراثي، مكون فكري علمي، مكون ثقافي جاء مع الاحتكاك والترابط مع المنظمات ذات العلاقة بالحضارة لذلك تطلب الامر وجود الامن الثقافي لأي مجتمع لحماية الفكر والقيم والعقائد القيمة.

## ثانيا:اهمية الأمن الثقافي

الامن الثقافي تعبير جديد ظهر في بلادنا في اوائل السبعينات من القرن الماضي ثم شاع تداوله حتى عقد عام ١٩٧٣ مؤتمر تحت شعار الأمن الثقافي على مستوى وزراء الثقافة العرب في اطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ويعد الامن الثقافي احد جوانب الامن القومي ولعله من اهمها لأنه يمثل الحفاظ على الذاتية والهوية في مواجهة محاولات الاحتواء والهيمنة على الشخصية القومية ولاشك ان الدفاع عن الوجود يكون قبل الدفاع عن الحدود ونعني بالأمن الثقافي الحفاظ على المكونات الثقافية الاصلية في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة الاجنبية المشبوهة وهو بهذا المعنى وحماية وتحصين للهوية الثقافية من الاختراق والاحتواء من الخارج [١٦]

حيث يعد الامن بمفهومة الشامل من اهم متطلبات الحياة الاساسية ولا يمكن ان يستغني عنه الانسان بأي حال من الاحوال فالأمن حاجه انسانية اولية لا يستطيع اي مجتمع ان يمارس دوره في البناء والتنمية في غيابه ، وهنا يمكن القول ان تحقيق الامن الثقافي للامه وثقافتها ومعتقداتها كما تكمن اهمية الامن الثقافي من تبوءه مرتية متقدمة بين انواع الامن وصوره الاخرى وارتباطه الوثيق الى استتباب الامن في الجوانب الاخرى باعتبار ذلك نتيجة طبيعية فمن خلاله يتم حفظ الامن والنظام العام وتسود الطمأنينة والاستقرار. ويعمل الامن على تحصين الثقافة بالمبادئ الاخلاقية والسلوكية التي تعمل على حفظ الشخصية وحريتها ومن حيث ان الامن الثقافي من سماته عدم استقرار فهو يتميز بالتبادل من زمان الى اخر ومن مكان الى اخر.

ان الاهتمام بصناعة الوظيفة الثقافية في بيئات المجتمع المدني اضحت من الامور الاكثر حيوية في اثراء البحث عن مصادر تكفل توسيع حلقات الامن الثقافي ليس لان المركز القديم قد فقد شروطه ومهميناته وفقد مفهومه القهري للأمن الثقافي والسياسي بقدر ما ان هذه البيئات اضحت من السعة والحضور ما تشكل قاعدة جديدة للانطلاق والمغايرة والتجديد في الرؤى والأفكار وفي توظيف الادوار والمفاهيم خاصة في ما يتعلق بقضايا اشكالية كالأمن الثقافي وحماية الهويات والحفاظ على حيوية التنوع لكن تبقى بالمقابل هناك الكثير من المشكلات المعقدة التي تواجه طبيعة هذه العمل واستحقاقه وتنظيم دوره في بيئات ظلت محكومة بأنماط مباشرة من الحكم الذي يتبنى توجهات الامن السياسي والعسكري وليس الثقافي لان هذا الثقافي في ظل هذا التقاطع يفترض التماهي مع المهيمن السلطوي(١٧)

المجتمع المدني في العراق لم يملك مرجعية تاريخية واضحة ومؤثرة اذ ان وجود بعض مظاهره في التاريخ السياسي المعاصر قد غلب عليها الطابع النقابي والأيديولوجي وهو ما قد يوسم هذا المجتمع بالجنينة والضعف وجود المؤسسات الفاعلة والخصوصية الاستقلالية والتطوعية التي تحدد هوية المجتمع المدني مثلما ان الكثير من المقيمين على المؤسسات الرسمية من صناع القرار لم يطئنوا بعد لهوية ومرجعيات هذا المجتمع الافتراضي في انتاج الرسالة الثقافية والتأثير على الفعاليات الاجتماعية بسبب محدودية النظر فيه لمفهوم المجتمع المدني وتأثير الكثير من الافكار القديمة والأطر القديمة التي لم تتخلص بعد من المرجعيات الفقهية للمركز القديم كما الجهات ذات العلاقة خاصة الجهات القانونية في سياق مسؤولياتها المهنية ما زالت هي الاخرى تواجه ازمة توصيف تعريفية وقانونية لعمل هيئات ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني وتأمين الاليات الصحيحة لدعمها والقبول بأنظمتها الداخلية وتبني ادوارها في مجتمع مركب ظل يعيش طويلا تحت حاكمية المركزيات وهيمنة توجهاتها.

هذا الواقع الاشكالي لمفهوم المجتمع المدني انعكس على طبيعة هذا المجتمع وقوة تأثيره في البنيات الاجتماعية الثقافية ان عمل هذا المجتمع قوة تأثيره في ابنات في البنيات الاجتماعية والثقافية اذ ان غياب التقاليد والمحددات وضعف الدولة الاتحادية وهشاشة مؤسساتها.

والحجم الغرائبي للجهات الدولية التي تسعى الى دعم التشكيلات المدنية في العراق مع عدم وضوح الاطر القانونية اللازمة او واقع فعاليات هذا المجتمع تحت تأثير واغواءات ومصالح غريبة اذ اضحت الكثير من فعاليته المدنية وبرامجه جزءا من فوضى الشارع ومظاهر لعشوائيته التي تبحث تحت اسماء وواجهات موهومة عن مصادر للتمويل والدعم وربما الارتباط بأجندات غامضة.

يعد الامن الثقافي من اهم فروع الامن الوطني الشامل وأن حمايته تتقدم على حماية الحدود ذلك انه حماية للعقل وسلامة للفكر وتقع مسؤولية حماية هذا الفرع من الامن على كل فرد من افراد المجتمع حكومة افراد مفكرين مثقفين وإعلاميين لدرء الخطر المحدق بالفرد من الناحية الفكرية والثقافية وان العديد من المنظمات السرية والعلنية والحكومات تحاول الدخول وتحطم القيم والتقاليد التي يتميز بها الشعب العراقي خاصة والعرب عامة هدفها في ذلك هو تفتيت المجتمع وتضعيف الروابط الاجتماعية وإحلال قيم خاطئة خارجية.(١٨)

ان مجرد التفكير في الاضرار التي يؤديها الغزو الثقافي الخارجي ومحاولة فرض ثقافة شعب معين على شعوب العالم ونخص هنا الشعب العراقي توجب علينا ان نتخذ تدابير عد تشارك فيها كافة قوى المجتمع حكومة وشعبا وللوقوف وصد هذا الغزو.

هناك جوانب عدة تهدد الامن الثقافي العراقي فالى ان البيئة الثقافية تعاني من الضعف وقصور الوسائل والمؤسسات والإهمال تتوالى الهجمات ومحاولات التسلل من التيارات المعادية للثقافة العربية والعراقية لتخريبها وتدمير مقوماتها.

ويتطلب هذا الواقع بذل جهد منظم تتوافر له الامكانات والوسائل لمواجهة محاولات الاحتواء والهيمنة العراقية من قبل الدولة المعادية كما يتطلب التخطيط لإصلاح المؤسسات الثقافية الوطنية وأساليبها وتوجهاتها.

وهذا الجهد العلمي والمنظم يجب ان يتبلور في مشروع ثقافي عراقي يضع البرامج للعمل ويحدد الاطارات للتنفيذ فيعالج جوانب الضعف في البيئة الثقافية عن طريق خطة للتنمية الثقافية الشاملة.

اننا ندعو الى ثقافة جديدة قديمة جديدة حين تساير العصر قديمة وتبتز دور المثقف العراقي الذي يجب ان يتسلح بالوعي الحضاري والفهم للدور المنوط بهو الارادة الكاملة والمتحررة في الانطلاق من قيود الواقع المحدودة تغيرة الى الافضل مع الاعتماد في ذلك على المكونات الثقافية الاساسية للأمة ووعد التعارض معها ان عليه ان يكشف عن الكنوز الثقافية للمجتمع. وينقيها ويصهرها في صورة صالحة للحياة كما ان عليه تبديل العناصر التي اصابت الواقع الثقافي بالجمود والانحطاط وإلانحطاط الى عناصر جديدة دافعة الى حركة ثقافية متطورة.

وعى المثقف ايضا ان يصل جسوره بالجماهير من حوله ويتفاعل معها فلا ينحصر فكرة في جزيرة معزولة او يتعالى بل انه مطالب بأن يقطع الفجوة الثقافية بينه وبين الناس من حوله ويأخذ بأيديهم في حركة من الوعي والتنوير الذهني فالواقع يقول ان الصلة مقطوعة بين المثقف العربي والجماهير وتزداد ابعاد المساحة الفكرية بين الطرفين بمرور الوقت مما يوجد عناصر ثقافية شاذة غير منتمية ويحرم الجماهير من البصيرة مكونات الثقافة العربية الاصيلة للاستهواء الثقافي في مواجهة الثقافات الاخرى والتي تفرض وجودها كل يوم عن حياة المجتمع من خلال التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال.

حاول العالم سملسر ان يضع عملية تفسير السلوك الجمعي بأشكاله المتعددة ابتداء من الحشود والغوغاء والرعب بالإضافة الى الحركات المعيارية والحركات القيمية وان نظرية سملسر في قضاياها الاولى على الاقل تشير الى حالة تمهيدية يمكن ان تكون مدخلا او تمهيدا للحديث عن حالة الامن الاجتماعي وعلاقته بقضايا الاندماج الاجتماعي.(١٩)

ان حالة اللأمن الثقافي هو حالة او ظاهرة تتعلق بالعلاقات النمطية او المؤسسية التي يؤدي تواترها واعتمادها على التوقع. والقيم والمعايير المقبولة الى شعور الناس ان

ثمة حاجات لا تشبع وان مصادر خطر معينة تهددهم وان التوقعات التقليدية في حياتهم الاجتماعية لم تعد كما كانت عليه بل ان علاقاتهم المهمة والحميمة وطموحاتهم قد تكون هي الاخرى مهددة مثلا حين يقول المواطن انه وعائلته لم يحصلوا على كمية كافية من الوقود لحماية الاطفال او ان لم يعد يستطيع ان يوفر لعائلته فرصا للترويح عن النفس نظرا لما تحتاجه من انفاق فانه يعبر عن عدم ارضاء لحاجاته وحاجات اسرته وحين يذهب المواطن الى مركز الشرطة ليقدم شكوى ضد شخص اعتدى عليه ولا يجد من يستمع اليه او يتحول هو الى متهم فانه بذلك يواجه حاله من انهيار التوقع المؤسسي المستمد من تصوره عن الوظيفة الاعتيادية لجهاز الشرطة وحين يجد ان لا يستطيع ان يوفر لعائلته ميزانية مناسبة في ضوء دخله بسبب التضخم وعدم ثبات الاسعار او فقدانه لراتبه بسبب سياسات الاقصاء والتهميش التي مورست ضده فأنه يفقد القدرة على التوقع والنظرة الى الغد بنوع من اليقين.

لقد ناقش سملسر مفهوم التوتر بشكل مسهب واعتبره فساداً او ضعفاً في العلاقات بين عناصر وبالتالي سوء ادائها الوظيفي ان شكلاً من اشكال التوتر ينبغي ان يظهر ان يظهر في اية واقعة من واقعات السلوك الجمعي وغالباً ما يكون ذلك بين الاعراف والتقاليد والقواعد المختلفة او بين طبقتين اجتماعيتين وكذلك الطوائف الدينية ، والقضية الاساسية التي ركز عليها سملسر هو ان اي نوع من انواع التوتر قد يكون المحدد لأي نوع من انواع السلوك الجمعي.

## ثالثا: مهددات الامن الثقافي العراقي

### ١ – العولمة الثقافية:

وتعني الوسيلة التي تهدف الى جعل الثقافة على نمط واحد في العالم اي التوحيد الثقافي للعالم على حد تعبير لجنة اليونسكو العالمية لمؤتمر السياسات الثقافية من اجل التنمية التي عقدت اجتماعاتها في مدينة ستوكهولم عام ١٩٩٨ فقد رأت اللجنة ان التوحيد الثقافي يتم عبر استغلال ثورة وشبكة معلومات واتصالات عالمية وهيكلها الاقتصادي الانتاجي المتمثل في نقل رؤوس الاموال والمعلومات والسلع كما ان التوحيد الثقافي هو مراة التطور الثقافي للعولمة. (٢٠)

للعولمة اذاً مضمون ثقافي اضافة الى مضامينها الاخرى حيث الهدف طال ايضاً ثقافات الشعوب وقيمها وعاداتها وتقاليدها التي كانت الى عهداً قريب بمثابة عوالم تكتفها الغرابة والغموض والمثل والخصوصية والرموز فالعولمة الثقافية هدفها ازالة الحدود الثقافية في العالم لتغزوه ثقافة واحدة.

ان الفروق الثقافية سوف تحدد بصورة متزايدة شكل النظام الدولي الجديد وتتصدى لتزعم هذا النقاش (صموئيل هنغتون) في مؤلفه الموسوم "صدام الحضارات " حيث جادل بالقول ان الحضارات تكتسب المزيد من التلاحم بصفتها اطرافاً فاعلة في النظام الدولي.

ويرى هنغتون ان الحارات التي ستريم العلم هي الغربية والكونفوشيوسية واليابانية الاسمية والهندوسية ،ولأرثوذكسية، الامريكية اللاتينية وربما الافريقية ويرى ان صدام الحضارات كان تطوراً تاريخاً فقد كان موضوع التاريخ هو الاشكال المختلفة للصراع وفي اوروبا الحديثة المبكرة كانت معظم الصراعات تجري مابين حكام يسعون لوسعه مساحة الاراضي التي يسيطرون عليها وزيادة قدراتهم التجارية(٢١)

### ٢ – الاعلام الموجه:

في دراسة قام بها مجموعة باحثين في الاعلام الدولي توصلوا الى ان ٦ شركات عملاقة فقط تهيمن على وسائل الاعلام العالمي وبالذات القنوات الفضائية التلفزيونية التي

تعمل لنشر افكار وثقافات تغزو فيها عقول الافراد داخل المجتمع ومضمون هذه مجموعة القنوات التي تتم من خلال بث الثقافات الغربية المختلفة ونشر انماط ثقافية غريبة.

**رابعا: مقومات الأمن الثقافي**

**من جملة عدة مقومات يرتكز عليها الامن الثقافي اهمها**

١ – **اللغة:** ان العلاقة بين الهوية واللغة علاقة متينة ، ولو افترضنا ان انساناً نشأ في مجتمع مختلف عن مجتمعه الأصلي ، لتطبع بطباع ذاك المجتمع ونشأ وتعلم لغتهم ، حتى وأن كان لا يحمل نفس الجينات التي يحملونها في ذلك المجتمع ، اي ان اللغة تلعب دوراً مهماً في تشكيل هوية الأفراد داخل مجتمعاتهم وتحدد هويته الشفافية والعرفية.

٢ – **الدين:** نظام اجتماعي للحياة يضبط سير الانسان ومرتبط بكل جوانب الحياة بكافة مفاصله ويحدد مرجعياته.

٣ – **التراث:** هو العمق الحضاري لذاكرة اي مجتمع الذي يحرص عن طريق هذا التراث الى المحافظة على عمق وكينونة القيم والسلوكيات التي تثبت أرثه القيمي والأخلاقي والاجتماعي وهو احد اهم مقومات الأمن الثقافي.

٤ – **الانتماء:** هو الشعور بالارتباط بين الأفراد ووطنهم ، وهذه المشاعر تجعل الافراد يعتزون بهويتهم ومعتقدهم ويصرون على المحافظة بدورهم على امنه واستقراره ، وهنا يأتي دور المواطنة العامة التي تتضمن لهم حق العيش بكرامه في دولتهم والتي نحافظ على توفيرها مثل حق السفر ، وحق التعليم ، حق المشاركة السياسية والترشيح للمناصب العليا وتضمن لهم حق التمتع بالحريات بشكل سليم.

**الخاتمة**

ولتحقيق الأمن الثقافي في ضوء التحديات الخارجية امام تحقيق الحريات للأفراد منها حقوقهم نقدم جملة من التوصيات اهمها ما يلي:

١– بلورة دور التربية في الأمن الثقافي حيث اشارت دراسة عبدالله السنبل ٢٠٠١ الى اهمية دور التربية وخاصة المؤسسات التربوية في معالجة ودراسة قضايا الأمن وحماية المجتمع من كافة الافتراضات الخارجية واضطرابات الحريات مع ضمان حقوق الافراد بوجود الامن والاستقرار.

٢– تفعيل دور الجامعات والمؤسسات العلمية للاهتمام بالأمن الثقافي وتشجيع المؤسسات بما يضمن تحقيق الامن الثقافي في عصر المتغيرات والتحولات المجتمعية في الساحة العربية كافة.

٣– الانفتاح على الثقافة الغربية والاستفادة من تطورها العلمي وعمل مقارنة ونقل التجارب من خلال عمل برامج تضمن هذا الانفتاح على الاخرين دون فقد هويتنا وثقافتنا وذلك باستثناء مراكز للأمن الثقافي تأسيساً لرؤية ثقافية وعمل تبادل علمي وثقافي بين المراكز الثقافية المتنوعة.

٤– ترسيخ وتهيئه مبادئ الاعداد الثقافي بما يتناسب مع التحديات الثقافية المعاصرة (الانفتاح الاعلامي – الانترنت – قله الوعي الديني) حتى يتحقق الأمن الثقافي لدى الأفراد.

٥– تثقيف فئة الشباب كيل ما له علاقة بالمساس بالأمن الثقافي وتثقيفهم وحمايتهم من مخاطر ثقافات اخرى مما لا يتناسب مع اهميته الحريات لهم.

**Abstract**

**Freedom and the problem of cultural security**

**see sociology**

**By Magda Shaker Mahdi**

Freedom is one of the elements of life and a feature of democratic and civilized societies, regardless of the nature and the different bases and foundations that stem from it, because human nature requires that people be free in their opinions and intellectual and mental aspirations without obstacles, as long as individuals take responsibility for their actions and their development without harming and disturbing others. Tocqueville says In this regard, one of the poles of liberalism in the nineteenth century said that the meaning of freedom is that the human being, as long as he is created sane, can manage the behavior, then he has the right to live freely and organize his life.

## الهوامش

١- شوقي ضيف، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤.
٢- رباط ادمون، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، دار العلم للملايين بيروت، ١٩٧٠.
٣- اسماعيل عبد الفتاح الكافي، معجم مصطلحات حقوق الانسان، مصر، ٢٠٠٦.
٤- جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجواهري وآخرون، ٢٠٠٧.
٥- عزيز لبيب، الحريات الفردية والمساواة في المغرب، حرر بمكناس، ٢٠٢١.
٦- جون ديوي، الحرية والثقافة، ترجمة امين موسى قنديل، مطبعة التحرير، ١٩٦٠.
٧- محمود شريف بسيوني، الديمقراطية والحريات العامة، المعهد الدولي بالتعاون مع المعهد الوطني الديمقراطي ونقابة المحامين الامريكان، ٢٠٠٣.
٨- انتوني كدنز، قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع ترجمة محي الدين، المجلس الاعلى للثقافة، ٢٠٠٠ز
٩- جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٢.
١٠- احمد سعفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٤.
١١- محمد سعيد مجذوب، الحريات العامة وحقوق الانسان، طرابلس، لبنان، ١٩٨٦.
١٢- حسن صعب، تحديث العقل العربي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٢.
١٣- زكريا ابراهيم، مشكلة الحرية، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٦٣.
١٤- وحيد الفرشيشي، الحريات الفردية وضمان اللارجوع، التقرير الختامي لهيئة الحقيقة والكرامة، ٢٠٢٠.
١٥- فرنسيس فوكا ياما، نهاية التاريخ والانسان الاخير، مركز الانماء العربي، بيروت، ١٩٩٣.
١٦- حقوق الانسان والنصوص الدولية الخاصة بها، اللجنة الوطنية للتربية والعلم والثقافة ( اليونسكو)، منشورات المركز التربوي للبحوث والانماء، لبنان، ١٩٨٠.
١٧- امير موسى، حقوق الانسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.
18-united nations, the universal, Declaration of Human Rights, http: // www.un.org/ en/ documents/udhr/.
19-shari Ali, on the sociology of Islam, Translated by Hamid Algar,berkely, mizan press, 1979.
20-Radical reforms, Islamic Ethics and liberation,newyourk, oxford university press, 2009.
21-peter gaeft, measuring individual freedom action and rights as indicators of individual liberty,2009.

## المصادر:

١- قرني عزت، العدالة و الحرية في فجر النهضة العربية الحديثة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، الكويت، ١٩٨٠، ص٢١٦.
٢- سعاد محمد الصباح، حقوق الانسان في العالم المعاصر، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٧، ص١١١.
٣- هنري ليفي برول، سيسيولوجيا الحقوق، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدان، بيروت، ١٩٧٤.
٤- عيسى بيرم، الحريات العامة وحقوق الانسان، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٨.
٥- احمد سليم سعفان، الحريات العامة وحقوق الانسان، منشورات الحلبي، ٢٠١٠.
٦- سمير عميش، الحرية، مطبعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠٠٩.
٧- مجموعة باحثين، العنف قضايا واشكالات، مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، لبنان، بيروت، ٢٠٢١.
٨- مايكل بيترسون وآخرون، العقل والمعتقد الديني، بيروت، لبنان، ٢٠١٩.
٩- داستن بورد، الاسلام في المجتمعات العلمانية وما بعد العلمانية، لبنان، بيروت، ٢٠٢١.
10- BURDEAU( G), liberties publiques, 4ed,LGD, Paris,1972>
11- KUENGIENDA(M), la, protection des liberates publiques, LHarmattan, paris,2002.